

الأبعاد الجغرافية السياسية لحلّ الدولة الواحدة

ثابت أبو راس

مقدّمة

في عصر العولمة والانفتاح وانتشار الخطاب الحقوقي للشعوب والأقليات الأصلانية في العالم من جهة، وضعف الدولة القومية وانكماش تأثير الحدود بين الدول وانتشار وسائل الإعلام من جهة أخرى، تبحث دول العالم عن صورٍ أخرى للتشابك وبناء علاقات اقتصادية وسياسية جديدة.

أدت التطوّرات التي طرأت على أرض فلسطين، منذ بداية الهجرة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر حتى اليوم، وتوجت بقرار تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧ وإقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، إلى تغيير المكان محلياً ومنطقياً. وكانت إحدى أهمّ نتائج ذلك بتر العالم العربي، الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، إلى قسمين منفصلين جغرافياً.

ويأتي الخطاب السياسي المتجدد حول مشروع «حلّ الدولة الواحدة في فلسطين» على أرضية الفشل في الوصول إلى حلّ الدولتين، واستمرار المفاوضات العبيّنة، ولا سيّما منذ اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، والمحاولات المتواصلة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتغيير تاريخ البلاد وجغرافيتها. وفي هذا السياق سنّت القوانين الأخيرة في الكنيست الإسرائيلي (عبرنة الأسماء العربية، وخصخصة الأراضي، ومعاقبة الذين يُحيون ذكرى النكبة...) لترسيخ محاولات التغيير هذه ولتعزيز التهويد والهيمنة الصهيونية على الحيّز الفلسطيني.

هذا المقال سيرصد المتغيّرات والتطوّرات في فلسطين. وسيُظهر أنّ المركبات السياسية - الجغرافية للحيّز الجديد، وعلى الرغم من تلك المتغيّرات، تصبّ في صالح حلّ الدولة الواحدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

أبعاد نظرية للدولة

يرى الجغرافيون السياسيون أنّ أهمّ الشروط الأساسية لاستدامة الدولة مكانها، وشكلها، وحجمها، وحدودها. ويرى

الباحثون أنّ دولةً متوسّطة الحجم، مربّعة أو مستطيلة، وذات جيران قلائل ومُنْفَذٍ بحري، ومتجانسةً سكانيّاً (فرنسا مثلاً)، لهما دولةٌ يسهُل الدفاع عنها، ويقلّ تعرّضها للمشاكل الإقليمية. وفي الدولة المتماسكة جغرافياً تسهُل إدارة الحيّز، وتخطيطه، وبناء المرافق العامة، وحلّ القضايا الحيّزية (فرنسا وألمانيا مثلاً).

كما أنّ التواصل الجغرافي بين أطراف الدولة الواحدة شرط رئيس لنجاح الدولة وتطوّرها. (١) فلو نظرنا إلى حيث تبرز النزعات الانفصالية في العالم، لرأينا أنّ غالبيتها تحدث بالأساس في دولٍ تفتقر إلى التواصل الجغرافي مثل الفلبين وإندونيسيا. أمّا باكستان فلم تستطع الصمود طويلاً أمام النزعة الانفصالية للجزء الشرقي منها (بنغلادش لاحقاً). وتحتاج الدول، غير المتواصلة جغرافياً، إلى استعمال القوة العسكرية من أجل المحافظة على سيادتها على كلّ أراضيها؛ وخير مثال على ذلك: الولايات المتحدة وروسيا. أمّا الصين فتستعمل قوتها السياسية والعسكرية للحيلولة دون استقلال تايوان عنها.

من جهةٍ أخرى فإنّ ضعف الدولة الواحدة يكمن أحياناً في غياب الديمقراطية، وتجاهلها للخصائص والحقوق الجماعية للأقليات، الأمر الذي يغذي النزعات الانفصالية داخلها، كما هو حال سيريلانكا وتايلندا والعراق.

خلفية تاريخية لجغرافية فلسطين

منذ ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، لم تتوقّف مشاريع تقسيم فلسطين. فقد خُطّط التقسيم الأوّل في معاهدة سايكس - بيكو عام ١٩١٦ بين القوتين الاستعماريّتين، بريطانيا وفرنسا. وفي العام التالي أُطلق وعدّ بلفور الذي مُنح بموجبه «بيت قوميّ لليهود» لم تحدّد معالمه الجغرافية، مع أنّ عدد اليهود آنذاك لم يتعدّ الـ ١٠٪.

١ - مارتن غلاسنر، الجغرافيا السياسية (نيويورك: جون ويلي، ١٩٩٦).

لم تفلح أو سلو أو وادي عربية في المسّ بحدود فلسطين، ولم يؤثر الاستيطان اليهودي في وحدة الإقليم الفلسطيني الجغرافية.

بحدود طولها ٧٩ كم و٧٠ كم على التوالي. أمّا حدودها في الشرق مع الأردن فطولها ٣٦٠ كم، بينما يبلغ طول حدودها مع مصر ٣١٠ كم. وأمّا الحدود البحرية على الساحل الشرقي للبحر المتوسط فتبلغ ٢٢٤ كم، وعلى ساحل خليج العقبة حوالي ١٦ كم.

منذ العام ١٩٤٨ تمّ التقطيع الجغرافي لوحدة فلسطين التاريخية، وتشكّلت ثلاث وحدات سياسية - جغرافية داخلها: دولة إسرائيل (مساحتها ٢٠٧٧٠ كم مربع)، والضفة الغربية (مساحتها ٥٨٦٠ كم مربع)، وقطاع غزة (مساحته حوالي ٣٦٥ كم مربع). وفي المائة سنة الأخيرة لم تنجح محاولات رسم حدود جديدة كثيرة، على الرغم من اقتراحات التقسيم المختلفة، وحدود وقف إطلاق النار، وحدود إدارية أخرى. وحتى اليوم لم تتأثر فلسطين بالحدود الزمنية الجديدة وبقيت الحدود الطبيعية أكثر رسوخاً.

ولم تفلح اتفاقيات أو سلو في العام ١٩٩٣ أو اتفاق «السلام الأردني - الإسرائيلي» في المسّ بالحدود التاريخية والطبيعية في فلسطين. كما أنّ تعميق الاستيطان اليهودي في فلسطين خلق واقعاً جغرافياً ديموغرافياً جديداً، لكنه لم يؤثر في وحدة الإقليم الفلسطيني الجغرافية.

ب - الأرض: تنوعها وملكيّتها. تمتاز أراضي فلسطين بتنوعها. فهي تجمع بين المناطق الصحراوية في الجنوب والمناطق الجبلية في الشمال، في حين تضمّن المنطقة الساحلية والسهول والموج الداخلية المنتوجات الزراعية الوفيرة. كذلك الأمر بالنسبة إلى تنوع المناخ الذي يجمع بين حرارة صيف عالية في الجنوب، وبرد قارص يتزامن معه أحياناً هطول أمطار غزيرة وتساقط ثلوج على قمم الجبال في الشمال والشرق.

تشير الوثائق البريطانية إلى أنّ اليهود قد نجحوا في استملاك حوالي ٥,٦٪ من مساحة فلسطين التاريخية. أمّا أبراهام غرانوفسكي، مدير «الصندوق القومي اليهودي»، فقد ادّعى أنّ

من سكان فلسطين. وبعد عامين (١٩١٩) أعلنت الحركة الصهيونية في مؤتمر باريس عن نواياها في تطبيق وعد بلفور، بإقامة دولة تجاوزت حدودها فلسطين الطبيعية لتشمل أراضي شرقي الأردن والجنوب السوري، وتمتدّ بين نهر الليطاني في الشمال ومدينة العريش في الجنوب. وتعتبر توصيات لجنة بيل (شكّلت عام ١٩٣٧ في أعقاب ثورة عام ١٩٣٦) أول المقترحات لتقسيم فلسطين التاريخية إلى كيانين عربيّ ويهودي، مناصفة، ولبقاء القدس تحت سيطرة الانتداب البريطاني. أمّا قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ فقد أعطى الدولة اليهودية ٥٦٪ من مساحة فلسطين الطبيعية، في حين أبقى ٤٣٪ منها للدولة العربية الفلسطينية، وتقرّر أن تكون منطقة القدس دولة.

ثمّ أقيمت الدولة اليهودية، بعد نكبة ١٩٤٨ وتهجير ثلثي الفلسطينيين من وطنهم، على مساحة ٧٨٪ من أرض فلسطين. وأتبع الضفة الغربية بالملكة الأردنية الهاشمية، ووضع قطاع غزة تحت وصاية مصرية. وفي العام ١٩٦٧ طاول الاحتلال الإسرائيلي القسمين المتبقيين من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وأصبحت البلاد كلها تحت السيطرة الإسرائيلية.

الواضح أنّ التشابك بين المجتمعين الفلسطينيّ واليهوديّ في فلسطين بدأ قبل العام ١٩٤٨، وتعرّز بعد الاحتلال الإسرائيليّ لقطاع غزة والضفة الغربية. أمّا الانسحاب الإسرائيليّ السوريّ من غزة في العام ٢٠٠٥، وتدمير ثمانين عشرة مستوطنة يهودية، فلا يخفيان حقيقة أنّ هذا الانسحاب لا يتعدى الـ ٢,١٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

المركبات الجغرافية السياسية والطبيعية للدولة الواحدة

أ - الحدود الطبيعية للدولة. تبلغ مساحة فلسطين التاريخية حوالي ٢٧٠٠٠ كم مربع. يحدها من الشمال لبنان وسوريا

اليهود امتلكوا ٩, ٥٪ من مساحة فلسطين عشية قرار التقسيم في العام ١٩٤٧. (١) كانت، إذًا، غالبية أراضي فلسطين مملوكةً ومستخدمه من طرف الفلسطينيين أنفسهم.

إلا أن هذا الأمر تغيّر بعد نكبة ١٩٤٨، وتهجير الفلسطينيين ومحو حوالي ٥٠٠ قرية فلسطينية، والاستيلاء على الممتلكات العربية الفلسطينية في المدن والقرى. وفي السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل، سنّ أكثر من ثلاثين قانوناً للإجهاز على ما تبقى من الأرض الفلسطينية ونقلها إلى أيادي يهودية. واليوم تسيطر دولة إسرائيل على ٩٤٪ من مساحة فلسطين. (٢) وقد استمرت هذه العملية بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، إذ تسيطر إسرائيل اليوم على أكثر من ٣٥٪ من أراضي الضفة الغربية.

ج - المياه الجوفية والموارد الطبيعية. يُعدّ موضوع المياه الجوفية والموارد الطبيعية من أكثر المركبات الموحدة للإقليم الفلسطيني: فإذا كانت هناك إمكانية للنقل السكاني من منطقة إلى أخرى، فإن المياه الجوفية غير متنقلة. لذا تُعتبر السيطرة عليها من أكثر المواضيع سخونة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ ولهذا السبب أُجِّلَتْ إلى المفاوضات النهائية، أسوةً بمواضيع القدس واللجئين والمستوطنات والحدود.

ومع شحّ المياه في المنطقة بسبب وجود نهر الأردن مصدرًا مائيًا سطحيًا وحيداً يتشارك حوضه كلُّ من سوريا ولبنان والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، فإنّ الاهتمام بالسيطرة على المياه الجوفية المحلية الكامنة في عمق أرض فلسطين التاريخية قد ازداد مع تكاثر التعداد السكاني لليهود والفلسطينيين في العقدين الأخيرين... علمًا أنّ السلطة الفلسطينية لا تحصل على حقوقها من مياه نهر الأردن (قدّرها الخبير الأمريكي جونستون قبل أكثر من خمسين سنة بحوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب).

من هنا، تُعتبر إسرائيل أنّ مياه الخزّان الجوفي الجبليّ (Aquifer)، القائم في أسفل جبال الضفة الغربية، مخزونٌ استراتيجيٌّ لا يمكن التنازل عنه. كذلك الأمر بالنسبة إلى مياه الخزّان الجوفي الساحليّ القائم على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بين قطاع غزة ومدينة حيفا. ويرى عبد الرحمن التميمي (مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين) أنّ الأراضي الفلسطينية تُخرج ٦٥٠ مليون متر مكعب من المياه كطاقة متجددة لا يستفيد منها الفلسطينيون إلا بـ ١٥٪ فقط! (٣)

تُعتبر إسرائيل القضية المائية قضيةً أمنيةً، وتُكثر من الحديث عن «الأمن المائي الإسرائيلي» ولا تعترف بالسيادة المائية الفلسطينية على مناطق السلطة الفلسطينية، وتضع العراقيل للحدّ من تطوير الآبار والينابيع الفلسطينية داخل مدن الضفة الغربية نفسها. وهناك بعدٌ إستراتيجيٌّ واضحٌ في إقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وهضبة الجولان، بما يتناسب ومواقع الينابيع والآبار المائية في هذه المناطق.

وتشير كلُّ الإحصائيات الإسرائيلية والفلسطينية إلى أنّ معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه يساوي أربعة إلى خمسة أضعاف ما يستغله الفلسطيني. (٤) أمّا في الاستخدام العام، الذي يشمل المياه الزراعية والصناعية والمنزلية، فيستخدم الفلسطينيون ١٤,٢٪ من إجمالي طاقة النظام المائي في فلسطين التاريخية. (٥)

إنّ تطوير أيّ مشاريع إنمائية مائية في إسرائيل يستوجب الأخذ في الاعتبار الواقع الجغرافي الموحّد للإقليم الفلسطيني التاريخي. فقد أقرّت الحكومة الإسرائيلية، منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، ربط مياه البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر بقناة مائية متعدّدة الأهداف. لكنّ كلّ الدلائل التخطيطية أشارت إلى أنّ الموقع المفضّل لبدء حفْر مثل هذه القناة هو في قطاع غزة. كذلك الأمر بالنسبة إلى البحر الميت، الذي يعدّ من أغنى مناطق العالم بالأملاح والمعادن المختلفة؛ فهو بحر مشترك ليس فقط بين الأردن وإسرائيل بل هناك عشرات الكيلومترات على سواحله احتلت في حرب ١٩٦٧، وبالتالي فهو مشترك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أيضًا.

في اعتقادي أنّ أزمة المياه الحادة اليوم، والتي ستزيد حدةً مستقبلاً، ستُملّي على الخبراء الإسرائيليين والفلسطينيين بناءً جهازٍ مائيٍّ واحد، ورسم سياسة مائية واحدة لكلّ من يسكن بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

د - شبكة المواصلات والاتّصالات. تُعدّ شبكة المواصلات والاتّصالات شبكةً واحدةً متواصلة. فالطرق البرية الرئيسة العرضية توصل غربيّ فلسطين بشرقها؛ وخير مثال على ذلك هو الشارع الرئيسي رقم ٥، «عابر السامرة»، الذي يصل تل أبيب بالمدن الفلسطينية والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى الشارع رقم ٩٠ الذي يصل شمال البلاد بجنوبها. وغني عن القول إنّ السكّان العرب

١ - إبراهيم غرانوفسكي، قضية الأراضي في فلسطين، ١٩٥٢.

٢ - عزيز حيدر، المجتمع العربي في إسرائيل (القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٥).

٣ - فارس الصرغندي، «مشكلة المياه في الأراضي الفلسطينية: كارثة حقيقية صنعتها آلة الاحتلال»، برنامج المحور، تلفزيون العالم.

٤ - بتسليم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة)، أزمة المياه: فارق الاستهلاك بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ٢٢/٣/٢٠٠٩.

٥ - شداد العتيلي، «المياه الفلسطينية.. أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض»، المعرفة، ملفّات خاصة، ٢٠٠٤.

أزمة المياه التي ستزداد حدة ستُملي على الخبراء رسم سياسة مائية واحدة لكل من يسكن بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

عليها السلطة الفلسطينية تقدّر بـ ٦٢٪ من مداخل السلطة الفلسطينية، وتجاوز حجم التبادل التجاري الملياري دولار سنوياً^(١).

ويقدر أحمد قطامش عدد الفلسطينيين، من الضفة الغربية، العاملين في الورش اليهودية بحوالي خمسين ألفاً، وقد كانوا قبيل الانتفاضة عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٥٠ ألف عامل. ولا يأخذ قطامش في الحسبان الفلسطينيين من عرب الداخل، المندمجين كلياً في سوق العمل الإسرائيلية. ولا ننسى أيضاً الآلاف من فلسطينيي الضفة الغربية الذين يعملون بشكل «غير قانوني» داخل الخط الأخضر بسبب سياسة الحصار والتجويع الإسرائيلية.

من جهة أخرى، ما زالت شركة الكهرباء الإسرائيلية تزود أجزاء واسعة من الضفة الغربية، بما فيها المدن الرئيسية، وغالبية مناطق قطاع غزة، بالكهرباء (حتى بعد الانسحاب منه).

و – التوزيع السكاني والمركبات الديموغرافية للدولة الواحدة. يعيش اليوم داخل حدود فلسطين الطبيعية حوالي ١٠,٦ مليون شخص، يتوزعون على النحو التالي: ٥,٥ مليون يهودي، ونحو ٥,٣ مليون فلسطيني، منهم حوالي ٢,٥ مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية، و١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة، ونحو ١,٣ مليون فلسطيني هم عرب الداخل. وهناك حوالي ٣٠٠ ألف شخص آخرين من غير اليهود والفلسطينيين.

ويُعتبر التشابك السكاني اليهودي – الفلسطيني على أرض فلسطين شبه متكامل. فسكان منطقة الجليل، مثلاً، داخل إسرائيل هم ٥٠٪ من الفلسطينيين، والنصف الآخر من اليهود. ويقدر عدد المواطنين اليهود الذين يسكنون منطقة المثلث بحوالي ٣٥٪ من السكان. ويشكل عرب النقب ٣٠٪ تقريباً من سكان النقب عامة.

يستعملون الشوارع نفسها التي يستعملها المواطنون اليهود في الجليل والمثلث والنقب.

بالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تستخدم، وبشكل دائم، المجال الجوي الفلسطيني للاستعمالات المدنية والعسكرية (بل تحتاج طائرة الرئاسة الفلسطينية إلى تصريح خاص من السلطات الإسرائيلية عند إقلاعها أو هبوطها في رام الله). ومن جهة أخرى فإن السلطة الفلسطينية تستعمل الموانئ الإسرائيلية، التي تهيمن عليها إسرائيل هيمنة كاملة، من أجل تمرير بضاعتها.

وعلى صعيد الاتصالات، فقد ربطت المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بشركة الهاتف الإسرائيلية. واستمر هذا الوضع حتى اليوم، بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في العام ٢٠٠٥. فما زال القطاع يستخدم البدالة الأولى (٠٨) التي تخدم المدن الإسرائيلية في الجنوب، مثل بئر السبع واللد والرملة وعسقلان. كذلك الأمر بالنسبة إلى مدن الخليل وبيت لحم ورام الله، التي ما زالت تستخدم بدالة القدس (٠٢). أما مدن شمال الضفة، مثل نابلس وطولكرم وقلقيلية، فتستخدم البدالة الأولى الإسرائيلية^(٠٩).

هـ – سوق العمل والتشابك الاقتصادي. في أعقاب اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، جاء اتفاق باريس بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل لعمق التشابك الاقتصادي داخل حدود فلسطين التاريخية، علماً أنّ إسرائيل كانت المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقيات. ولم يتوقف التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على استعمال الموانئ الإسرائيلية، بل تحولت الأسواق الفلسطينية امتداداً وساحة خلفية للشركات والتجار الإسرائيليين. كما أقرت اتفاقيات باريس نظاماً جمركياً واحداً لإسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، وعملة واحدة هي الشيك الإسرائيلي، وأصبحت العائدات الضريبية التي تحصل

١ – أحمد قطامش، مقارنة الدولة الواحدة الديمقراطية: مجتمعان منفصلان ومتشابكان (رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، ٢٠٠٧).

ويظهر هذا التشابك السكاني جلياً في ما يسمّى المدن المختلطة، وهي المدن الفلسطينية العريقة: عكا، وحيفا، ويافا، واللد، والرملة. ومن جهة أخرى تتسع ظاهرة جديدة هي انتقال الفلسطينيين من بلداتهم العربية للسكن في المدن المختلفة. ولا تخلو مدينة يهودية كبيرة أو متوسطة من مجموعات عربية تسكن هناك، مثل: نتسرات عيليت وكرمئيل، التي أقيمت من أجل استيعاب مهاجرين يهود إلى إسرائيل. ثم إن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية تدفع إلى المزيد من التشابك. فقد ناف عدد السكان اليهود في الضفة الغربية على ٣٠٠ ألف نسمة، يسكنون في ١٤٤ مستوطنة^(١). ولا ننسى التشابك السكاني في مدينة القدس، التي وصل عدد سكانها في العام ٢٠٠٨ إلى ٧٥١،٩٠٠ نسمة، ٦٤٪ من اليهود و ٣٣٪ من العرب^(٢).

هذا التشابك السكاني يتركز على جزء بسيط من الأرض الفلسطينية. ويقول أحمد قطامش إن التجمعات اليهودية تتركز على ١٥٪ من الأراضي داخل إسرائيل، يسكن ٨٨٪ منهم (وهم سكان المدن) على ٦٪ من الأرض. كذلك أقيمت المستوطنات اليهودية على ٦٪ من أراضي الضفة الغربية، بينما تتركز التجمعات الفلسطينية على ١٢٪ في أراضي الضفة الغربية و ٤٪ داخل إسرائيل.

الخلاصة

لقد صمدت فلسطين أمام محاولات التقطيع والتقسيم الجغرافي الكثيرة في المائة سنة الأخيرة. واليوم تسيطر إسرائيل على الحيز الفلسطيني التاريخي بأكمله، وتضغط محلياً وعالمياً من أجل الاعتراف بها دولة يهودية من دون أن ترسم حدودها النهائية. وفي الوقت نفسه، تكثف إسرائيل من استيلائها على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، وتدفع إلى تغيير المكان من خلال بناء عشرات المستوطنات الجديدة. وهذه العملية تزيد من التشابك الفلسطيني الإسرائيلي في هذه المنطقة. وغني عن القول إن كون أكثر من عشرة برلمانيين يهود يسكنون هذه المنطقة، وعلى رأسهم نائب رئيس الحكومة أفينغور ليبرمان، يزيد من صعوبة الانفصال السياسي والجغرافي بين المجتمعين.

ومن المعروف أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أقيمت من دون تحديد حدودها. وهذا يدل على «مطاطية» المواطنة الإسرائيلية، إذ إن حدود المواطنة الإسرائيلية لا تتطابق مع الحدود الجغرافية للدولة مثلما يحدث في دول العالم الأخرى. بل إن المواطنة الإسرائيلية تتطابق مع حدود الديانة

اليهودية حول العالم. من هنا يصبح المستوطن اليهودي، في إحدى المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية مثلاً، مواطناً إسرائيلياً بالضرورة؛ في حين لا يتمتع الفلسطيني، صاحب البلاد والباقي فيها، بالحق نفسه. والسؤال: ما دام التشابك الحيزي والسياسي بين المجتمعين، الفلسطيني واليهودي في داخل حدود فلسطين التاريخية، لا ينفصل، فكيف لا تكون معركة المجتمعين اليهودي والفلسطيني، في المستقبل، ضد نظام الأبارتهايد الجديد، ومن أجل دولة واحدة ديمقراطية أو ثنائية القومية؟

بئر السبع

ثابت أبو راس

محاضر في قسم الجغرافيا بجامعة بئر السبع.

١ - يوفال ليفينسون، «لأول مرة عدد المستوطنين في الضفة الغربية يجتاز الـ ٣٠٠ ألف»، هآرتس ٢٧/٧/٢٠٠٩.

٢ - دائرة الإحصاء المركزية، بيان للصحافة بمناسبة يوم القدس ٢٠٠٨، أول حزيران ٢٠٠٨.